السوق أثبت قدرته على تجاوز التحديات وصناعة المكاسب التاريخية مدفوعاً بثقة المستثمرين المحليين والأجانب

53,1 مليار دينار.. أعلى قيمة رأسمالية للبورصة منذ الأزمة المالية

■ 9,52 مليارات دينار مكاسب سوقية بارتفاع 21,8٪ منذ بداية العام الحالي ■ 464 مليون دينار مكاسب جلسة أمس.. بسيولة وصلت إلى 130,1 مليوناً

شريف حمدي

كتبت بورصة الكويت صفحة جديدة في سجل إنجازاتها، بعدما ارتفعت القيمة الرأسمالية للسوق إلى مستوى قياسي بلغ 53,1 مليار دينار، وهو الأعلى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008 (أي نحو 17 عاما)، لتؤكد مجددا أن السوق الكويتي قادر على تجاوز التحديات وصناعة المكاسب التاريخية، إذ لم يأت هذا الرقم من باب المصادفة، بل هو نتاج زخم شرائي متواصل، وثقة متزايدة من قبل المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، انعكست على مختلف القطاعات القيادية في البورصة. وسجلت بورصة الكويت المستوى القياسي الجديد بنهاية جلسة أمس بتخطي القيمة السوقية مستوى 53 مليار دينار بعد تحقيق 464 مليون دينار مكاسب اضافية بنسبة 0,88٪ ليصل إجمالي القيمة إلى 53,1 مليار دينار ارتفاعا من 52,63 مليارا أول من أمس، وبذلك تواصل البورصة تحقيق المكاسب القياسية خلال العام الحالي على مستوى القيمة بـ9,52 مليارات دينار مكاسب بنسبة 21,8٪ منذ بداية العام الحالي. ولم يكن هذا الارتفاع القياسي مجرد رقم على شاشة التداول، بل هو عنوان ضخم على حيوية الاقتصاد الكويتي وقدرته على جذب الاستثمارات، وسط مناخ مالي يتسم بالاستقرار وتطلعات متفائلة بشأن الأداء المستقبلي للشركات المدرجة، واللافت أن الصعود شمل مختلف القطاعات، بدءا من البنوك التي تقود العجلة بثقة، مرورا بالاتصالات، وصولا إلى الأسهم التشغيلية التي وجدت طريقها مجددا إلى دائرة الضوء. ويعد المستوى الجديد للقيمة الرأسمالية لبورصة الكويت اختراقا لمستويات مقاومة تاريخية، ما يفتح الباب أمام موجة صعود جديدة قد تدفع بالمؤشر إلى مستويات غير مسبوقة، خاصة مع ارتفاع أحجام السيولة وازدياد مشاركة المستثمرين الأفراد والمؤسسات، كما أن توزع المكاسب على الأسهم الكبيرة والصغيرة معا يعطي السوق زخما صحيا بعيدا عن الطفرات المؤقتة. وتشير الأرقام إلى أن ما تحقق إشارة قوية الى أن بورصة الكويت استعادت بريقها، وأن المرحلة المقبلة قد تحمل معها مفاجآت إيجابية تعيد رسم خريطة الاستثمار، خصوصا أن هذا الزخم لم يكن وليد المصادفة، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل التنظيمية والفنية والاستثمارية التي أعادت تشكيل المشهد وجعلت السوق الكويتي وجهة مفضلة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومن بينها:

1 ـ الإجراءات التنظيمية والتطوير المؤسسي، إذ تعد أحد أبرز محركات هذا الزخم الذي يتمثل في الجهود المتواصلة التي تقودها هيئة أسواق المال وبورصة الكويت لتطوير البنية التحتية للسوق وتحديث قواعده بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، فقد أسهمت هذه الإجراءات في رفع مستويات الشفافية، وزيادة ثقة المستثمرين، وتعزيز قدرة السوق على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومع التدرج في إدخال أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، أصبح السوق أكثر تنوعا وأكثر قدرة على استيعاب مختلف شرائح المتعاملين.

2 ـ عودة السيولة إلى مستويات مرتفعة، وهو العامل الفني الأكثر تأثيرا، إذ إن عودة معدلات السيولة إلى الارتفاع، بعد فترة من الحذر والترقب أعادت الحياة إلى التداولات، وأتاحت فرصا أوسع لبناء مراكز جديدة، سواء في الأسهم القيادية أو الأسهم الصغيرة والمتوسطة، كما أن تنامي حجم السيولة الذكية يعكس دخول محافظ استثمارية كبيرة تراهن على استدامة النمو في السوق الكويتي.

3 ـ الأسهم القيادية كقاطرة للصعود، وعلى رأسها البنوك وشركات الاتصالات، والتي باتت محملة بأرباح تشغيلية قوية، ما جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الباحثين عن عوائد مستقرة، إذ لم تلعب دور القاطرة فقط، بل منحت السوق بأكمله مصداقية إضافية، إذ يرى المستثمرون أن نتائجها المالية الصلبة توفر أرضية قوية لموجة الصعود الحالية.

4 ـ فرص بناء المراكز وجني الأرباح المستقبلية مع وصول العديد من الأسهم إلى مستويات سعرية قياسية، برزت فرص جديدة لبناء مراكز استثمارية طويلة الأجل، خصوصا في القطاعات التشغيلية التي تقدم قصص نمو واعدة، وهذه المستويات لا تعني بالضرورة انتهاء الفرص، بل بالعكس، فهي تتيح آفاقا أوسع لجني أرباح مستقبلية إذا ما استمر الزخم الإيجابي في السوق.

5 ـ الزخم على الأسهم الصغيرة والمتوسطة إلى جانب القيادية، إذ شهدت شرائح منتقاة من الأسهم الصغيرة والمتوسطة موجة شرائية قوية جذبت سيولة عالية، هذا التوجه يعكس شهية المستثمرين للمخاطرة المدروسة بحثا عن مكاسب سريعة، ويعزز من حيوية السوق، حيث يتكامل الأداء بين الكبار والصغار بشكل متوازن.

6 ـ إقبال المستثمرين الأجانب والمؤسسات العالمية، وهو واحد من العوامل الأكثر تأثيرا، إذ إن تزايد إقبال الأجانب على سوق الأسهم، حيث تشير البيانات إلى أن ملكيات المؤسسات العالمية في السوق تجاوزت 7 مليارات دينار، في تأكيد على ثقتهم في قوة الاقتصاد الكويتي وصلابة بنيته المالية. هذا التواجد الأجنبي المتنامي لا يضيف فقط عمقا أكبر للسوق، بل يعزز من مكانته على خريطة الاستثمار العالمي، ويمنحه مصداقية إضافية أمام المستثمرين الإقليميين والمحليين على حد سواء.

7 ـ أسعار الفائدة، إذ ساهم في تعزيز حالة التفاؤل بسوق الأسهم، قرار بنك الكويت المركزي نهاية الأسبوع الماضي بتخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3,75٪ بهدف تحقيق التوازن بين تعزيز البيئة الداعمة للنمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتكريس الاستقرار النقدي والمالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي.

ولجهة جلسة التداول أمس، حققت بورصة الكويت مكاسب جماعية على مستوى كافة المؤشرات والمتغيرات، وخاصة على مستوى السيولة المتدفقة والتي ارتفعت بنسبة 29٪ بمحصلة 130,1 مليون دينار مقابل 100,8 مليون دينار أول من أمس، وتركزت اغلب هذه السيولة حول اسهم «بيت التمويل» الذي جاء في الصدارة بـ11,5 مليون دينار، تلاه سهم «الوطني» بـ8,7 ملايين دينار، تلاه سهم «الأولى» بـ8 ملايين دينار، ثم سهم «الخليج» بـ5,7 ملايين دينار، ثم سهم «ع. عقارية» بـ4,6 ملايين دينار.

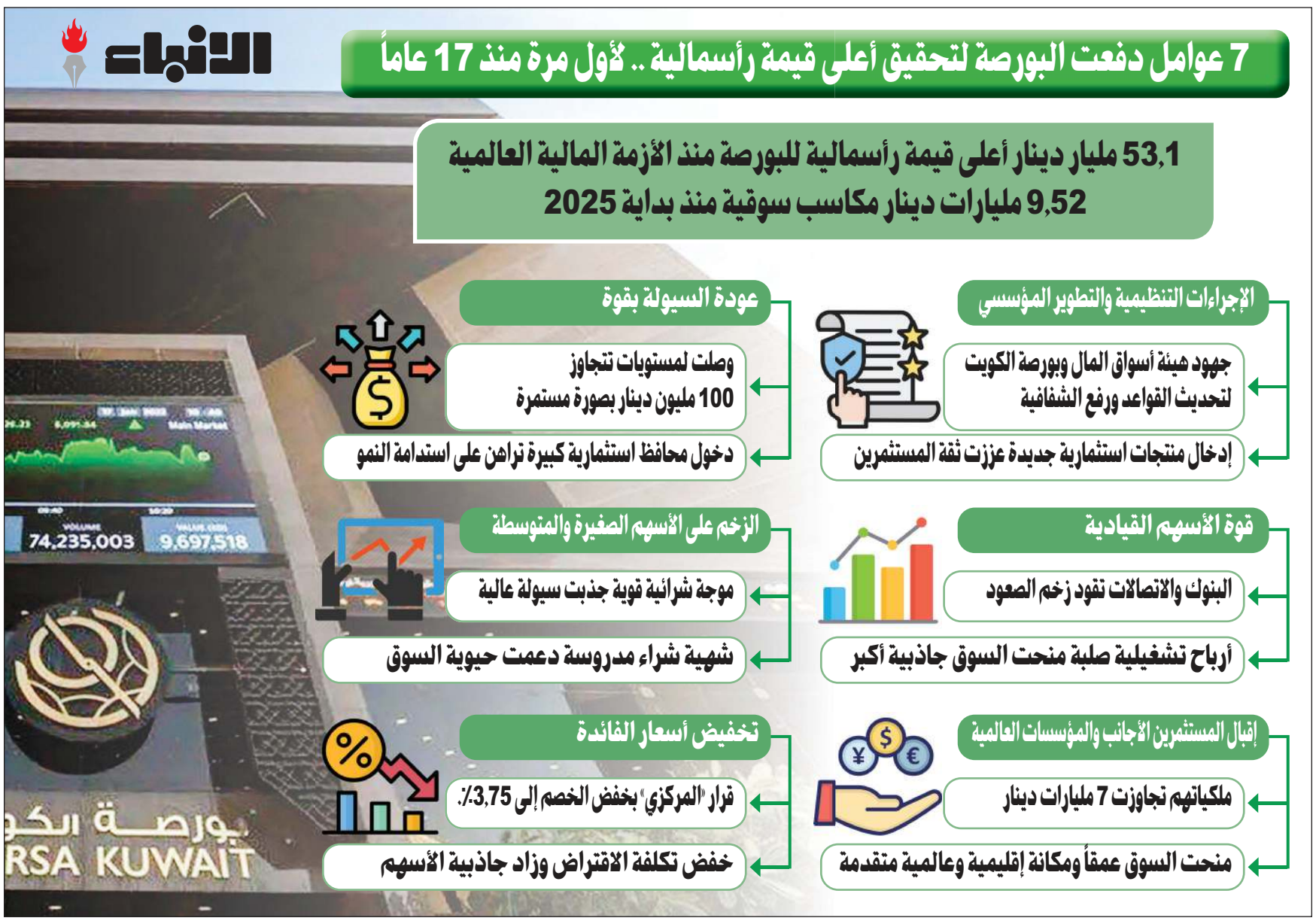

المعدن الأصفر سجل أعلى مستوى في تاريخه عند 3824,5 دولاراً للأونصة في تداولات أمس

454 ديناراً ربحاً لكل ألف أنفقت على الذهب منذ بداية 2025

علي إبراهيم

حقق المواطنون والمقيمون في الكويت عوائد لافتة من استثماراتهم في الذهب منذ بداية العام الحالي 2025، حيث أظهرت البيانات أن كل من أنفق 1000 دينار على المعدن الأصفر تمكن حتى الآن من جني نحو 454 دينار كأرباح صافية، مدعوما بارتفاع الأسعار العالمية بنسبة بلغت 45,38٪ خلال الفترة الممتدة من 31 ديسمبر 2024 حتى 23 سبتمبر 2025، وهذه القفزة تعكس متانة المعدن النفيس كأداة للتحوط وحفظ القيمة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

ووفقا للبيانات التي رصدتها «الأنباء»، فإن الذهب سجل خلال العام الحالي مستويات تاريخية غير مسبوقة، إذ بلغ أعلى سعر له 3824,55 دولارا للأونصة، مقابل أدنى مستوى سجله عند 2614,3 دولارا، أما متوسط السعر خلال الفترة من بداية العام حتى 23 سبتمبر الجاري فبلغ نحو 3222 دولارا للأونصة الواحدة، وهو ما يؤكد استقرار المعدن عند مستويات مرتفعة قياسا بالأعوام السابقة.

ورحلة الذهب منذ بداية العام لم تكن تقليدية، بل اتسمت بالمفاجآت والاختراقات الفنية. فقد نجح المعدن النفيس في 14 مارس الماضي بتجاوز حاجز الـ 3000 دولار للأونصة لأول مرة منذ دخوله في موجة صعود قوية، حيث سجل في ذلك اليوم 3001,4 دولار، قبل أن يواصل مساره الإيجابي ليبلغ 3166,2 دولارا في 2 أبريل، لكن سرعان ما شهدت الأسعار تصحيحا سريعا في جلسة 7 أبريل حين تراجعت دون حاجز الثلاثة آلاف دولار، قبل أن تعاود الصعود مجددا في 9 أبريل مسجلة 3079,4 دولارا. ومع استمرار الزخم، تمكن الذهب في 22 يوليو من تحقيق قمة تاريخية جديدة عند 3501,8 دولار للأونصة، ثم واصل اندفاعه ليصل في تداولات أمس إلى مستوى 3824,55 دولارا.

أما في جلسة الأمس، فقد افتتحت الأسعار عند 3782,3 دولارا للأونصة، فيما بلغ متوسط التداولات 3806,07 دولارات، وسجل المعدن النفيس أعلى مستوى يومي عند 3824,55 دولارا، ما يعكس بقاءه ضمن نطاق القمم التاريخية رغم محاولات جني الأرباح المحدودة.

ومن الناحية الفنية، يظهر أن الذهب حافظ على اتجاه صاعد قوي منذ بداية العام، مع تكوين مستويات دعم رئيسية عند 3000 و3500 دولار للأونصة، بينما تشكل منطقة 3800 – 3825 دولارا مقاومة محورية في الوقت الراهن. تجاوز هذه المقاومة سيدفع المعدن إلى تسجيل قمم جديدة قد تلامس 3900 دولار، وربما يتجه نحو 4000 دولار على المدى المتوسط إذا استمر الطلب الاستثماري والمخاوف التضخمية عالميا.

الاقتصاد المصري يسجل أعلى معدل نمو في أكثر من 3 أعوام

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني ان الاقتصاد المصري يواصل التحسن بخطى ثابتة، إذ سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2025 أعلى مستوى له خلال أكثر من ثلاثة أعوام ليصل إلى 5٪، على أساس سنوي، وذلك في ظل بقاء التضخم عند مستوى مرتفع رغم تباطئه في الفترة الأخيرة وتشديد ظروف التمويل والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، وساهم اعتدال التضخم في توفير مساحة للبنك المركزي المصري لخفض أسعار الفائدة بمقدار 525 نقطة أساس منذ بداية العام الحالي، مع توقع مواصلة خفضها بنحو 300 نقطة أساس بنهاية العام.

وقال التقرير انه من المقرر أن تصل بعثة صندوق النقد الدولي إلى القاهرة في أكتوبر القادم لإجراء المراجعتين الخامسة والسادسة معا ضمن برنامج تسهيل الصندوق الممدد لدعم مصر والبالغة قيمته 8 مليارات دولار والمستمر حتى أواخر 2026. ويواصل البرنامج التركيز على الحفاظ على مرونة سعر الصرف وخفض التضخم لمستويات مقبولة وتقليص عجز المالية العامة وتكاليف خدمة الدين العام، مع إتاحة المجال لنمو القطاع الخاص. وحتى الآن تلقت مصر نحو 3,2 مليارات دولار ضمن البرنامج، ومن المتوقع أن تحصل على دفعة إضافية بقيمة 2,5 مليار دولار بعد انتهاء المراجعات. ومن شأن هذه التدفقات تعزيز الثقة في وضع التمويل الخارجي في ظل استمرار عجز الحساب الجاري والتزامات سداد الديون. كما ارتفع الجنيه المصري بالفعل بنسبة 5٪ هذا العام مقابل الدولار الذي شهد تراجعا نسبيا بصفة عامة.

وحول أحدث التطورات، أشار تقرير «الوطني» إلى أن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 4,4٪ في السنة المالية 2025/2024 متجاوزا المستوى المستهدف للحكومة البالغ 4,2٪، مرتفعا بشكل ملحوظ عن نسبة 2,4٪ المسجلة في السنة المالية 2024/2023، بحسب وزارة المالية. وتشير التقديرات الأولية للربع الثاني من عام 2025 إلى تسارع وتيرة النمو لتصل إلى 5٪ على أساس سنوي، لتسجل أعلى نسبة نمو منذ الربع الأول من عام 2022. وعلى الرغم من أن الاستهلاك لايزال المحرك الرئيسي للنمو، إلا أن الاستثمار الخاص عاد مجددا إلى المنطقة الإيجابية بعد عامين من الانكماش. وعلى الصعيد القطاعي، كان النمو مدفوعا بقطاع التصنيع، يليه الوساطة المالية، والسياحة، والزراعة، وقطاعي الجملة والتجزئة.

بين التقرير أن وتيرة التضخم تباطأت للشهر الثالث على التوالي في أغسطس، رغم بقاء التضخم الأساسي عند مستوى مرتفع. انخفض معدل التضخم إلى 12٪، على أساس سنوي، (0,4٪، على أساس شهري) مقابل 13,9٪ في يوليو، مسجلا أدنى مستوياته منذ ما يقارب نحو ثلاثة أعوام، على خلفية تراجع أسعار الغذاء والنقل والترفيه، إذ شهدت الفئتان الأخيرتان أول انكماش شهري لهما منذ سنوات. في المقابل، تباطأ معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني البنود المتقلبة والخاضعة للرقابة الحكومية، إلى 10,7٪ على أساس سنوي مقابل 11,6٪ في يوليو، إلا أن معدلا آخر للتضخم (تضخم الخدمات الأساسية)، والذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة والإسكان، مازال يتخطى 20٪، على أساس سنوي، مما يشير الى استمرار الضغوط السعرية في قطاع الخدمات ويثير المخاوف قبيل تطبيق خطة خفض دعم الوقود. ويعكس تباطؤ التضخم توافقا تاما مع خفض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في نفس الشهر، ليبقى بذلك معدل الفائدة الحقيقي عند 11٪، والذي يعد من بين الأعلى في العالم.

التفاصيل على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw